

## المُنْتَدِيُ الْعَالَمِيُ لِلْلَّاجِئِينَ

### الجِلْسَةُ الافتتاحيةُ (3 دقائِق)

السيد الرئيس،

السيد السكرتير العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

يمثل اجتماعنا اليوم في هذا المنتدى الأول من نوعه فرصة هامة لمعاودة تأكيد التزام المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة بالبحث عن حلول مستدامة لأوضاع اللاجئين في العالم وتخفيض معاناتهم الإنسانية والحد من العبء المتزايد الذي تتحمله الدول المستضيفة في إطار التقاسم العادل والمنصف للمسؤولية.

السيد الرئيس،

تستضيف مصر أكثر من 250 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، من دول تمر معظمها بأزمات معقدة وطويلة الأمد لا تبدو آفاق تحقيق الاستقرار بها واضحة. ويشكل هؤلاء جزءاً صغيراً من الأعداد الكبيرة والممتزدة التي تستضيفها مصر من الفارين من حروب أو أزمات سياسية واجتماعية بدولهم، يقدر عددهم بحوالي 5 مليون شخص لم يتقدم أغلبهم بطلب الحصول على وضع اللاجيء، مما يجعلهم في وضعية شبيهة باللجوء وبحاجة إلى المساعدة والدعم من مصر والمجتمع الدولي.

وقد تضاعف عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر خلال العقد الماضي، في وقت تزايد فيه أعباء الاستضافة، وفي ظل قدر ملموس من "الإعفاء لدى المانحين" وتراجع للدعم في المجال الإنساني، مع إيلاء المجتمع الدولي الاهتمام باللاجئين من دول بعินها دون دول أخرى، مما يخلق خللاً في توجيه الدعم ويؤدي إلى ضغوط على المجتمعات الضيافة واللاجئين على حد سواء. ومن ثم، فإن مصر تؤكد من خلال هذا المحفل الهام أهمية التقيد بمبدأ المساواة في التعامل مع كافة اللاجئين واتباع نهج اللاجيء الواحد.

وأؤكد مجدداً موقف مصر الداعي لتقديم الدعم للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في مصر ومن هم في وضعية شبيهة باللجوء بما يتناسب مع أعدادهم واحتياجاتهم المتزايدة، لتمكين مؤسسات الدولة المصرية من موافقة سياساتها الرامية لتوفير الخدمات للجميع على قدم المساواة مع المجتمعات الضيافة من المصريين، حيث يتمتع اللاجئون والمهاجرون في مصر بحرية الانتقال، ولا تتم إقامة معسكرات لهم، كما يتمتعون بالخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية الأولية والبنية التحتية والدعم على قدم المساواة مع المصريين.

تعكف مصر حالياً على وضع تشريع وطني وأالية وطنية للجوء، وباتت بصدّ الانهاء من إعداد هذا التشريع اقتناعاً من الحكومة المصرية بأهمية تطوير البنية المؤسسية والتشريعية في مصر للاستجابة لمتطلبات حماية اللاجئين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم.

كما تعيد مصر تأكيد ضرورة توفير الدعم اللازم للاجئين الفلسطينيين، والتعامل بشكل حاسم مع الأزمة التي يواجهونها، بما يساهم في وضع حد لمعاناتهم المستمرة منذ عقود، والتوصل لحل شامل للقضية الفلسطينية وفقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة.

وختاماً، فإن مصر باعتبارها الرئيس الحالى لاتحاد الأفريقى تؤكد أن الجهد الذى بذلت هذا العام في إفريقيا تحت شعار "عام اللاجئين والنازحين والعائدين: نحو حلول مستدامة" يجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولى، خاصة جهود إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات والتي كانت محور مناقشات القادة الأفارقة في منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة الأسبوع الماضى. وفي هذا السياق، تؤكد أهمية مواصلة تنفيذ مخرجات منتدى أسوان وخاصة تفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات بدعم من المجتمع الدولي، ومواصلة جهود التعامل مع الأساليب الجذرية الدافعة للنزوح القسرى واللجوء في إطار إعلان الاتحاد الأفريقي عام "اسكات البنادق" في 2020.

وتؤكد مصر أيضاً أهمية إيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاعات في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، وتحمل كافة الأطراف لمسؤولياتها السياسية والإنسانية في هذا الصدد، من أجل تحقيق السلام وإعلاء الكرامة الإنسانية التي ينبغي أن تكون هي بوصلة العمل الدولي.

شكراً السيد الرئيس.